المراة اختلطت بعد نزع الرجل منها فاختلط منيهما بمنيه
الباقي في رحمها فتخلق من ذلك الولد او انها كانت من
دونه ام عيسى في هذا المقام فكما قام نفخ الملك في ذلك
فنفخ روح مقام مريم الروح كذلك نفخ قام ونفخ مقام اق
شيطان في ذيل هذه المراة مقام بناء الزوج او الصد
عادة فقالت هذا بعد انتهى واما وجه قول مالك الذي
هو بناء على قوله الائمة الثلاثة انها تحد فهو لعدم ابدائها
شبهة تدرا بها الحد عنها عنده فاعلم ذلك والحمد
لله رب العالمين والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب حد القذف

اتفق الائمة على ان الحر البالغ العاقل المسلم المختار اذا قذف
حصنا عاقلا بالغا مسلما عفيفا لم يحد في زنا في سالف الزمان
او قذف في خرس بالغة عاقلة مسلمة غير ملاعنة تحد في
زنا بصريح الزنا او كان في غير ارض الحرب بطلبة المقذوف
بنفسه اقام حد القذف لزمه ثمانون جلدة وانه لا يتداخل
على ثمانين وعلى الحد العبد في القذف نصف حد الحر
وبه قال كافة العلماء خلافا للاوزاعي فانه قال يحد العبد
حد الحر وكذلك اتفقوا على ان الحر لا يحد في قذف عبد
وبه قال كافة الفقهاء خلافا لداود فيما حكي عنه انه
لا حد في القذف الا في العبد وكذلك اتفقوا على ان
القاذف اذا اتى ببينة على ما كذب سقط عنها الحد وكذلك
اتفقوا على ان القاذف اذا اكذب نفسه لا يقبل له شهادة هذا
ما وجدته من متأملا الاتفاق اما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول مالك في حنث من حلف بالله ان لو قذف جماعة
حدا واحدا اقذفهم بكلمة او بكلمات مع قوله

الشافعي في احد قوليه انه يحد لكل واحد حدا ومع قوله
احمد في احدى الروايتين عنه انه ان قذفهم بكلمة واحدة
اقيم عليه حد واحد او بكلمات فلكل واحد حده
والثاني من روايتي احمد انهم ان طلبوا منفردين حد لكل
واحد منهم حدا فالاول فيه تخفيف والثالث مفصل وكذ
لك لما بعد فرجع الامر الى ربتي الميزان في كل من هذه
الاقوال لوجه لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابي
حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد على الاطلاق ومع قول
الشافعي انه ان نوى به القذف وفسر به وجب الحد وقول
احمد في احدى روايتيه انه يوجب الحد على الاطلاق
ومع قول مالك فيما ان نوى به القذف انه يوجب الحد على
الاطلاق في الرواية الاخرى كمذهب الشافعي فالاول
مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث
متوسط ولذلك احدى روايتي احمد فرجع الامر الى ربتي
الميزان وحده الاول حفظ عرض المقذوف على الاذى عادة
وهو خاص باصحاب الرعونات النفسانية او الآباء الذين
لا يراعون الخلق وحده الثاني حفظ عرض المقذوف
الاذى عادة وهو خاص باصحاب الرعونات النفسانية
او الآباء الذين لا يراعون الخلق من الاولياء رضي الله عنهم
وحده الثالث تثله على غالب الناس وهو خاص
بالآباء من اهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم عند الخلق ومن
نعلم فوجه قول مالك فيما ان نوى به القذف ولم يحد يصح ان يقال الوجه الاول
ان قائل ذلك لا يخلو من قصد احد هذه الثلاثة ويصح ان يقال له
الوجه الاول ان قائل ذلك لا يخلو من قصد احد هذه الثلاثة
نلتمس له حتى ان كنا لا نعلم عينه تطهيرا لذلك القاذف وقد